

Conseil National
Economique, Social et
Environnemental

*_*_*_*



المجلس الوطني
الاقتصادي والاجتماعي
والبيئي

*_*_*_*

بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر

كلمة السيد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، البروفيسور رضا تير
بمناسبة أشغال الندوة الوطنية حول :

"استمرارية المؤسسات الناشئة الجزائرية في مجال التكنولوجيات المتطورة"

يومي الثلاثاء والأربعاء 5-6 أكتوبر 2021

المدرسة العليا للفندقة والإطعام بالجزائر
الطريق الوطني رقم 11-عين بنیان-الجزائر

السيدات والسادة الوزراء ، وممثلي الدوائر الوزارية المختلفة،

السيدات والسادة مدراء الشركات العمومية والخاصة،
السيدات والسادة الأساتذة والباحثين والطلبة،
السيدات والسادة أصحاب المؤسسات الناشئة،
السيدات والسادة ممثلي المجتمع المدني،
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،
سيداتي وسادتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم جميعا، وأشكر لكم حسن تلبية دعوتنا للمشاركة في أشغال هذه الندوة المخصصة لموضوع "استمرارية المؤسسات الناشئة الجزائرية في مجال التكنولوجيات المتطورة"، التي تندرج ضمن نشاطات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حسب البرنامج المسطر لهذه السنة، والذي يهدف أساسا إلى معالجة المواضيع ذات الصلة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي للبلاد لاثراء النقاش الوطني والتوصل للاقتراحات والحلول الناجعة الكفيلة بالرقى بالاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاه الاجتماعي في بلادنا. يتم تنفيذ هذه النشاطات بالتنسيق مع مختلف الفاعلين على المستوى الوطني، في القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى الخصوص الفاعلين من المجتمع المدني، كما يتم تجسيد هذه النشاطات بالتنسيق مع مختلف الشركاء من منظمات دولية وسفارات، ومن ضمنها هذا الملتقى والذي تم تنظيمه في إطار الشراكة الجزائرية الأمريكية بالتنسيق مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي نشكرها بهذه المناسبة لمساهمتها بمدخلات لخبراء من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذه الندوة الوطنية تعالج وفق مقاربة علمية وعملية موضوع القدرة على الاستمرارية في النشاط للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المتطورة، وهذا بمشاركة خبراء في الميدان وممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى باحثين وطلبة وكذا ممثلين عن المجتمع المدني، وهنا أتوه بمساهمة مختلف القطاعات الوزارية لاسيما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة

والمؤسسات الناشئة، وكذلك الجمعية الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في إنجاح هذه الندوة الوطنية.

تأتي هذه الندوة ضمن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري، الذي يسعى لدعم إنشاء المؤسسات وتطويرها، لاسيما المؤسسة الناشئة باعتبارها مصدرا للابتكار، وتساهم بشكل كبير في إنعاش سوق العمل والنهوض بالمنتوج الوطني المنافس، خاصة في ميادين التكنولوجيا الحديثة، الإنتقال الطاقوي وغيرها من المجالات الحيوية. لقد التزم السيد رئيس الجمهورية بتنفيذ سياسة جديدة للتنمية خارج عائدات المحروقات وهذا عبر تمثين الإنتاج الوطني للصناعات الزراعية والصناعية و الخدماتية من خلال حوافز ضريبية و تقييد الواردات و وضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والصغيرة ومتوسطة الحجم. ولقد اسدى لتحقيق ذلك توجهات استراتيجية أهمها : خلق و مضاعفة الشركات الناشئة و توجيه الاستهلاك الوطني و الطلب العمومي نحو منتجاتها والعمل على تكوين جيل جديد من رجال الأعمال.

من هذا، نرى بأن سياسة دعم المؤسسات الناشئة يجب أن تكون بعيدة المدى حتى تسمح فعليا بظهور وتكوين نخبة رجال الأعمال الناجحين الذين يساهمون فعلا في خلق الثروة في البلاد، وبما يسمح بإعادة تشكيل النسيج الصناعي والخدمي في الجزائر بما سيمح بإنتاج السلع والخدمات الموجهة للحاجيات الوطنية للتقليل من الاستيراد وكذلك لولوج الأسواق العالمية والمساهمة في التصدير بتقديم منتجات تنافسية تفوز بالحصص السوقية في الأسواق العالمية.

من هذه الأسواق، سوق منتجات التكنولوجيا المتقدمة والذي يعتبر من الأسواق التي وجب على الجزائر أن تستهدفه وتعمل على استغلال الفرص التي يوفرها بتطوير مؤسسات ناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدمة. إن التسارع في تطور واحتدام المنافسة في هذا المجال لا يترك الفرصة للدول التي لم تستثمر في مجال التكنولوجيا المتقدمة وهو ما قد يؤدي إلى تكريس فجوة تكنولوجية ورقمية كبيرة بينها وبين الدول الرائدة في التكنولوجيا ، وهي فجوة قد يصعب تداركها لاحقا. إن الجزائر مدعوة إلى مضاعفة الجهود لتطوير التكنولوجيا المتقدمة واستغلال قدراتها وامكاناتها لاسيما الرأسمال البشري التي تزخر به :

- أكثر من 10 ملايين ممتدرس في كل الأطوار يؤطّروهم أكثر من 500 ألف أستاذ، يضاف لها أكثر من مليون ونصف المليون من الطلبة الجامعيين،
- أكثر من 700 ألف مترّص بالتكوين المهني يؤطّروهم أكثر من 17 ألف مكّون

● أكثر من 60 ألف أستاذ باحث و باحث دائم

● أكثر من 100 مؤسسة جامعية و أكثر من 50 مركز ووحدة بحث و أزيد من 1400 مخبر بحث

إن الإمكانيات البشرية الكبيرة التي تزخر بها الجزائر تمثل خزاناً من الذكاء القادر على خلق الأفكار والابتكارات والمبادرة بمشاريع إبداعية قابلة للتجسيد في مؤسسات ناشئة. إن خزان الذكاء الجزائري قادر على تحقيق النقلة النوعية لاقتصاد المعرفة وتحويل الأفكار إلى مؤسسات تأخذ على عاتقها تطوير النسيج الصناعي في الجزائر وتطوير مشاريع التكنولوجيا المتقدمة ولما لا التحول إلى دولة رائدة في الذكاء الصناعي.

إن الرهان الرئيسي الذي تواجهه حالياً الجزائر يتمثل في إنتاج المعرفة في مجال التكنولوجيا المتقدمة و تحويلها لمشاريع استثمارية وإنتاجية تسمح بتوفير المنتجات الضرورية للسوق الوطنية، وكذلك من أجل التصدير واكتساب حصص سوقية في الأسواق الدولية. إن هذا الرهان اكتسبته عدة دول عبر سياسات منسقة هادفة سمحت بخلق نظام بيئي لتنمية المؤسسات الناشئة في كل المجالات لاسيما في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

لقد سجلنا عدة نماذج دولية لسياسات عمومية تستهدف تنشيط انشاء المؤسسات الناشئة في ميدان التكنولوجيات الحديثة، ولقد تميزت هذه التجارب تبعاً لخصوصيات كل بلد. تحليلنا لهذه التجارب يبرز وجود ثلاث نماذج بارزة لسياسات عمومية تستهدف إحداث الديناميكية الضرورية في مجال انشاء المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا الحديثة:

● الاعتماد على شبكة الجامعات ومراكز البحث وتعزيز الإنتاج العلمي للباحثين للدفع بتطوير تكنولوجيات حديثة قادرة على تجسيدها في الميدان الصناعي. في هذا النوع من الاستراتيجيات، تعمل الدولة على رصد أغلفة مالية كبيرة وتبني سياسة لاستقطاب المادة الرمادية المتمثلة في الأدمغة من كل أقطار العالم، وتوجيهها نحو مشاريع وطنية تتمحور أساساً حول تطوير التكنولوجيا المتقدمة. إن هذه الاستراتيجية تشترط لنجاحها استقلالية كبيرة للجامعات ومراكز البحث ومنحها حرية أكبر في إنشاء مؤسسات ناشئة وإبرام اتفاقيات وتأسيس حاضنات للتمتين الحقيقي لنتائج البحث العلمي.

● الاعتماد على الشركات الاقتصادية الكبرى وملائكة الأعمال لاحتضان الأفكار الجديدة وبعث المشاريع المبدعة، وتعميم مراكز البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية لتوفير بيئة مواتية لاستمرارية الأفكار المبدعة في التكنولوجيا المتقدمة. لقد لاحظنا عن كثب كيف أن هؤلاء الفاعلين من شركات وأصحاب الرأسمال المخاطر استطاعوا تدعيم الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المتقدمة،

لاسيما: تعميم استعمالات الذكاء الاصطناعي في الصناعة وكذلك في الحياة اليومية وحتى في استكشاف الفضاء.

● الاعتماد على التحويل التكنولوجي : إن الكثير من الدول وفي خضم تسارع التطور التكنولوجي واحتدام المنافسة بين المؤسسات في التكنولوجيا المتقدمة ، أقدمت على بناء نظام يقظة يرصد آخر التحولات التكنولوجية من أجل نقل جديد التقدّم التكنولوجي والتحكّم فيه من أجل نشره على مستوى مؤسساتها من أجل صناعة نسخ محلية مبتكرة. لقد مرّت دول متقدمة عبر هذه الاستراتيجية في عشرات سابقة ولازال هذا المسار ناجعا للدول التي تريد اللحاق بركب التطور التكنولوجي مع ضرورة توفر قدرات بشرية قادرة على استيعاب وتنمية مضامين هذه التكنولوجيا.

على ضوء ذلك، فإن الجزائر مدعوة لتبني استراتيجية على المدى المتوسط تستمد قوتها من خصوصياتها وامكانياتها وتهدف بتنفيذها إلى مضاعفة عدد المؤسسات الناشئة لاسيما في ميدان التكنولوجيا المتقدمة، مما يسمح بتحقيق معدّلات جيدة لديومتها. إن المعدلات العالمية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة تشير إلى معدّل ديمومة بين 30 و 40 % ، في حين أن الحكومات تطمح عادة لتحقيق نفس المعدّل المتعلق بالمؤسسات الأخرى والمتمثل في : معدّل 50 % .

إذا، وجب علينا التطلّع إلى تحقيق أحسن معدلات الاستثمارية والديمومة للمؤسسات الناشئة وهذا بتوفير البيئة الخصبة الملائمة لنمو هذه المؤسسات وتقييم البرامج الحكومية بمؤشرات تقيس هذه البيئة. إن التأخر في توفير البيئة الخصبة للأفكار المبدعة وللمشاريع الطموحة لاسيما في التكنولوجيا المتقدمة سيرهن نجاحها وعليه ندعو القطاعات الراعية للمؤسسات الناشئة بإحداث التصحيحات اللازمة لاسيما ما تعلق بحرية الاستثمار وتسهيل الإجراءات وتوفير التمويل وتبسيط ولوج الأسواق الوطنية والدولية. إن ضمان استمرارية المؤسسات الناشئة لاسيما في التكنولوجيا المتقدمة كفيل ببناء وتطوير قطاع الصناعة في التكنولوجيا المتقدمة وإعادة رسم خريطة النسيج الاقتصادي الجزائري.

وفي هذا السياق، عملت العديد من الدول على إنجاح تطوير ما يسمى : الصناعة 4.0 ، والتي تركز على الاعتماد على الذكاء الصناعي في عمليات الإنتاج، التسويق، الخدمات، وكل مناحي الحياة الاقتصادية. لقد استثمرت العديد من الدول في هذا التوجه التكنولوجي ورصدنا تسابقا وتنافسا في هذا المجال بحكم أنه يمثل صناعة المستقبل التي تخلق الثروة، مما يدفع الجزائر إلى الاقدام على تبني استراتيجية تمكنها من مجاراة السباق على هذه الصناعة والتي تبدأ أساسا بتطوير مؤسسات ناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

نعم، بإمكاناتنا الحالية لاسيما الرأسمال البشري والفكري، فإن الجزائر قادرة على رفع التحدي والمضي قدما في تأسيس الصناعة المرتكزة على الذكاء الصناعي والتكنولوجيا المتقدمة، عبر تحديد أهداف تتعلق بعدد المؤسسات الناشئة الواجب انشاؤها كل عام وتحقيقها فعليا. وفي هذا الاطار، يرى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأن الاستراتيجية الوطنية للسنوات الثلاث القادمة يجب أن تركز على ما يلي :

- تأسيس ميكانزمات لرصد ومتابعة تطور وديمومة المؤسسات الناشئة لاسيما في التكنولوجيا المتطورة، على مستوى الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وكذا على مستوى الهيئات الأخرى. كذلك، يجب تشجيع تشكيل أرضيات رقمية تلعب دور الحاضنات الافتراضية وتجمع المؤسسات الناشئة في شبكة لمناقشة قضاياها والتحول إلى قوة اقتراح.
- توجيه الإدارات والمؤسسات العمومية لاقتناء منتجات المؤسسات الناشئة لاسيما في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
- تشجيع الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين على تأسيس شركاتهم الناشئة الخاصة وتحسين الاطار القانوني وبعث ديناميكية جديدة في حاضنات الجامعات ومراكز الدعم للتكنولوجيا والابداع، مع العلم بأن الدراسات تبين بأن نسبة معتبرة من أصحاب المؤسسات الناشئة هم باحثون.
- وبحكم أن نسبة مهمة من أصحاب المؤسسات الناشئة هم عمال ومهنيون في المؤسسات، فيجب تشجيع العمال والمهنيين على انشاء مؤسساتهم الناشئة وتشجيع مستخدميهم على منحهم عطلة إجازة مدفوعة الأجر تسمح لهم بإنشاء مؤسساتهم الناشئة الخاصة.
- تعزيز تحويل ونقل التكنولوجيا وحياء هيئات التحويل التكنولوجي ومضاعفة التحالفات والشراكات مع المؤسسات الأجنبية، واشتراط نقل التكنولوجيا في كل الاتفاقيات المستقبلية للبلاد، التجارية والدبلوماسية.
- إنجاح حملة المؤسسات الناشئة الجوارية : يجب أن تعمل الحكومة على استهداف تطوير المؤسسات الناشئة عبر مختلف بلديات الوطن، بنشر ثقافة المقاولاتية الناشئة، وخلق بيئة خصبة في كل بلدية ولما لا في كل حي. يجب نشر ثقافة المقاولاتية الناشئة في الأحياء لصقل المواهب وتجسيدها في مشاريع صغيرة وبذلك تتحول الأحياء إلى حاضنات. لقد نجحت بعض البلديات لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحول إلى قطب حاضن للمؤسسات الناشئة في

التكنولوجيا المتقدمة ونذكر هنا مثال : مدينة ديترويت الأمريكية، فبعد أن كانت رائدة في الصناعات الثقيلة في القرن الماضي، وبعد ضياع وغلق العديد من المصانع في فترة لاحقة جعلها تسجل أزمة بطالة كبيرة، رجعت المدينة من بعيد وأعطت لنفسها هوية اقتصادية جديدة متمثلة في ريادة الابداع التكنولوجي.

- مضاعفة مجهودات تنويع التمويل الموجه للمشاريع المبدعة وتوجيه المؤسسات الاقتصادية الكبرى العمومية والخاصة لتمويل المشاريع المبدعة.

- احداث الديناميكية اللازمة في النظام الوطني للإبداع وفق رؤية المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي عبّر عنها في الدراسة الصادرة في جويلية 2021، وكذلك الدفع بالمدرسة الجزائرية لاهداث نقلة نوعية في تدريس العلوم والتكنولوجيا والرياضيات وفق مقاربة المجلس التي عبّر عنها في تقريره الصادر في أوت 2021.

في إطار كل هذه المساعي، يأتي هذا الملتقى المنظم من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يتضمن ثلاث محاور رئيسية :

- تحليل وضعية المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدمة في الجزائر
- إقامة ورشات لمناقشة الأطر القانونية، مصادر التمويل، ووسائل مرافقة المؤسسات الناشئة
- ورشات مسائية ينشطها خبراء مقترحين من طرف سفارة الولايات المتحدة الأمريكية حول منهجيات ضمان ديمومة المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

وفي الأخير، أعلن افتتاح هذا الملتقى وأتمنى لكل الحاضرين أشغال موفقة.

والسلام عليكم